



مجلس إدارة  
برنامج الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الخامسة والعشرون  
نيروبي، ١٧-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥  
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت\*  
حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص  
للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة

حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة  
تقرير المدير التنفيذي

موجز

أوصى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في تقريره الختامي بالتصدي للمدن والمستوطنات البشرية المستدامة بوصفها هدفاً قائماً بذاته، وقررت الجمعية العامة أن الاقتراح الوارد في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية يصلح لأن يكون الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والغرض من الهدف ١١، وهو الهدف المقترح القائم بذاته، هو "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة". وقد طلب مجلس الإدارة في قراره ١٠/٢٤ إلى المدير التنفيذي، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، كفالة أن يسهم موئل الأمم المتحدة في إعداد وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بغية تعزيز التحضر المستدام. ولهذا يقدم موئل الأمم المتحدة المعلومات للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة عن دور التحضر لضمان أن ينعكس بصورة وافية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وقد تطلب هذا في المقام الأول مشاركة فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ وفريق الدعم التقني للفريق العامل المفتوح العضوية. وإلى جانب منظومة الأمم المتحدة، دعم موئل الأمم المتحدة أيضاً الجهود التي قادتها الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتعزيز الهدف ١١، بما في ذلك الحملة الحضرية لأهداف التنمية المستدامة، وتحالف "كومونيتاس" من أجل المدن والمناطق المستدامة، والحملة الحضرية العالمية، وفرقة العمل العالمية.

ويعد التحضر مصدراً للتنمية لأن اقتصادات التكتل تعمل على تقارب عوامل الإنتاج، وتعظيم التخصص، وزيادة الحجم النسبي للأسواق الحضرية. ونتيجة لذلك، عمل التحضر على تخفيض الفقر، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين التكامل بين المناطق الحضرية والريفية. فنحو ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

يتولد في المدن، ولكن يتولد فيها أيضاً ثلثا انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم. وسيصل عدد سكان مدن العالم إلى قرابة الضعف خلال الخمسة وثلاثين عاماً القادمة، بينما يتسع الحيز الذي يشغلونه بأكثر من ثلاثة أمثال، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية. ويعد التركيز على التخطيط المسبق للتحضر، مع قواعد ولوائح ملائمة وخطة مالية قابلة للتطبيق، هو السبيل لإدارة هذا النمو. وستحتاج المدن والمستوطنات البشرية إلى دعم استباقي من جميع مستويات الحكومة. ويعد وضع هدف عالمي مكرس للمدن والمستوطنات البشرية المستدامة أمراً وثيق الصلة بعالمنا المتحضر بشكل متزايد، وفريداً في تركيزه على الحيز والمكان، وتحولياً في إنجاز نتائج رفيعة المستوى، وتمكين الحكومات المحلية، وجاء في حينه نظراً لنافذة الفرص الضيقة الموجودة للتأثير على نمو المدن في المستقبل. وسيحتاج هذا الهدف أيضاً إلى إيجاد علاقة إيجابية ومتكاملة بين المدن ومناطقها الخلفية.

وموضوع الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) هو "مساهمة مئول الأمم المتحدة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الترويج للتنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية." والموضوع الفرعي رقم ١ هو "تعزيز الروابط الحضرية الريفية عبر مجموعة المستوطنات البشرية لاستخدام القوة التحولية للتحضر من أجل التنمية المستدامة"، والموضوع الفرعي رقم ٢ هو "دور مئول الأمم المتحدة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي الأول، فمنذ اعتماد جدول أعمال المئول، كان مئول الأمم المتحدة مفوضاً برعاية وتعزيز التواصل الحضري الريفي. وقد طالبت عدة قرارات لمجلس الإدارة بوضع نهاية للمناقشة حول الانفصام بين الحضر والريف، مع التركيز على الروابط الحضرية الريفية الإيجابية وكيف يمكن أن تحسن الأحوال المعيشية وفرص العمل لكل من سكان الريف والحضر. وقد أقر هذا النهج في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفي التقرير الختامي للفريق العامل المفتوح العضوية. غير أن تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية لا يزال بحاجة إلى تعزيز. فقد أصبحت الحدود المادية بين المناطق الحضرية والريفية غير واضحة بسبب الافتقار إلى التخطيط والتنسيق من جانب العاصمة، ولا تزال هناك ثغرات يلزم إغلاقها بين المناطق الحضرية والريفية، خاصة بالنسبة للقضايا المتعلقة بالموصلية، والهياكل الأساسية، والطاقة، والتدفق السلس للسكان، والوظائف، والسلع، والمعارف، والمال.

وقد حدد مئول الأمم المتحدة عشرة مداخل واعدة للتعامل مع هذه الروابط الحضرية الريفية: (أ) التدفقات المكانية للمنتجات والخدمات والمعلومات بين المناطق الحضرية والريفية؛ (ب) وتخفيض التأثير البيئي في نقاط الالتقاء بين المناطق الحضرية والريفية؛ (ج) والتواصل الحضري الريفي في مواجهة الكوارث؛ (د) والانتقال والهجرة بين المناطق الحضرية والريفية؛ (هـ) والتحضر الريفي أو تنمية بلدات صغيرة ومتوسطة؛ (و) والتخطيط الإقليمي والمكاني لأغراض التنمية الحضرية والريفية المتوازنة؛ (ز) ونظم الأمن الغذائي و "سلسلة الاستدامة" للجميع؛ (ح) والاستثمار والتمويل الشاملان في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء؛ (ط) وتحسين التشريعات والحوكمة والقدرة بالنسبة للشراكات الحضرية الريفية؛ (ي) وشراكة عالمية لتعزيز الروابط الحضرية الريفية.

وفيما يتعلق بالموضوع الفرعي الثاني، يتضمن الهدف ١١ المقترح - (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومستدامة) ١٠ غايات مقترحة تغطي القضايا المتعلقة بالإسكان، والخدمات الأساسية؛ والنقل المستدام؛ والتخطيط الحضري؛ والتراث الثقافي؛ والقدرة على الصمود أمام الكوارث؛ والتأثير البيئي؛ والأماكن العامة الآمنة؛ والروابط الحضرية والريفية؛ وسياسات تغير المناخ؛ وتمويل البناء. ويمكن أن

يقدم موئل الأمم المتحدة مساعدة تقنية بالنسبة لقضايا أمن الحياة ومنع نشوء الأحياء الفقيرة، ووسائل النقل غير الآلية، وكفاءة استخدام الأراضي، والنتائج الأخرى للتخطيط الحضري، والأماكن العامة المتعددة الأغراض، والتمويل الحضري. ويرتبط كل من البرامج الفرعية السبعة للخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة ٢٠١٤-٢٠١٩ ارتباطاً قوياً بالهدف ١١ المقترح، وبالكثير من أهداف التنمية المستدامة المقترحة الأخرى.

وقد شارك موئل الأمم المتحدة أيضاً في ثلاث عمليات موازية تتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: (أ) التمويل والعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ (ب) والاتفاق بشأن البيانات المطلوبة لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ (ج) وإضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبمجرد اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن تنفيذها أو رصدها سيكون أمراً أساسياً، وستحتاج المدن إلى مؤشرات واضحة وبيانات مرجعية في هذا الصدد. وينطوي التقدم المحرز أخيراً في جمع البيانات الجغرافية المكانية على أهمية خاصة، مثل مؤشر ازدهار المدن الذي استهله موئل الأمم المتحدة مؤخراً، والذي ينظر نظرة منهجية إلى المدينة من حيث الأبعاد المكانية، والديمغرافية، والاقتصادية، والبيئية، والمتعلقة بالحوكمة. وستقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم للجنة الأمم المتحدة الإحصائية في عملية اختيار المؤشرات، ثم للدول الأعضاء وهي ترصد تنفيذها للخطة. ويتمثل دور موئل الأمم المتحدة في مواصلة تعريف وتحديد الأبعاد الحضرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء (بما في ذلك استحداث أدوات ومبادئ توجيهية) فيما يتعلق بتنفيذ ورصد الغايات. وقد يساهم موئل الأمم المتحدة أيضاً في أهداف وغايات أخرى وثيقة الصلة، والمشاركة في حقوق الإنسان، وإضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ودعم وضع نظم للتمويل الحضري، وتقديم تقارير مرحلية إلى الهيئات الرقابية.

## أولاً - مقدمة

### ألف - معلومات أساسية

١ - أوصى الفريق العامل المفتوح العضوية في تقريره الختامي (انظر A/68/970) بأن يتم التصدي للمدن والمستوطنات البشرية المستدامة باعتبارها هدفاً قائماً بذاته (الهدف ١١)<sup>(١)</sup>. وقررت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٩/٦٨ أن اقترح الفريق العامل المفتوح العضوية الوارد في التقرير سيصلح كأساس رئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويقضي الهدف ١١ المقترح بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

٢ - واستجابة لقرار مجلس الإدارة ١٠/٢٤، يقدم موئل الأمم المتحدة المعلومات للحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن دور التحضر في التنمية المستدامة، وذلك بهدف التأكد من إبراز التوسع الحضري المستدام بالقدر الكافي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

٣ - وقد اقتضى هذا في المقام الأول من الناحية العملية المشاركة في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفريق الدعم التقني التابع للفريق العامل المفتوح العضوية. ونتيجة لذلك، شارك موئل الأمم المتحدة في قيادة ١٥ كياناً آخر من كيانات الأمم المتحدة في صياغة موجز المسائل ذات

(١) [www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/68/970&Lang=E](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/68/970&Lang=E)

الصلة بالمدن والمستوطنات البشرية المستدامة<sup>(٢)</sup> لتقديمه إلى الفريق العامل المفتوح العضوية قبل مناقشته لموضوع المدن والمستوطنات البشرية المستدامة في دورته السابعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، ألقى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة خطاباً رسمياً في الدورة السابعة للفريق العامل المفتوح العضوية، وكذلك في الجزء الخاص بالتكامل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤، والذي كان موضوعه التحضر في أيار/مايو ٢٠١٤.

٤ - وعلاوة على ذلك، ظل موئل الأمم المتحدة منغمماً مع فرقة العمل عن طريق تقديم مدخلات لعدد من الوثائق، وتقديم تعليقات عليها، بما في ذلك تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتقرير السنوي للأمين العام المعنون "التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات من أجل النمو المستمر والشامل والقضايا المتعلقة بالنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥"<sup>(٣)</sup>، والتقرير التجميعي للأمين العام بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، والمعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض"<sup>(٤)</sup>. وكجزء من الدعم التقني، شارك موئل الأمم المتحدة أيضاً في قيادة إعداد تجميع مشترك بين الوكالات للالتزامات القائمة، واقترح غايات وكذلك تحديد أولويات وتقدير للغايات التي اقترحتها بعد ذلك الفريق العامل المفتوح العضوية. وكان موئل الأمم المتحدة ممثلاً في دورات الفريق العامل المفتوح العضوية طوال عمله، واستجاب في الوقت المناسب لطلبات التوضيح المقدمة من الدول الأعضاء.

٥ - وبالنيابة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، شارك موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مشاورات بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من أجل تقديم مدخلات لوسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد عُقدت المشاورة في ١٣ بلداً وفي عدة مناسبات إقليمية وعالمية.

٦ - وخارج نطاق الأمم المتحدة، قدم موئل الأمم المتحدة أيضاً الدعم لعدة جهود قادتها الأوساط الأكاديمية والمجتمع المحلي لتعزيز أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية المستدامة، بما في ذلك حملة "أهداف التنمية المستدامة الحضرية" التي قادتها شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وبناء القدرات التقنية بالنسبة للقضايا المواضيعية الرئيسية التي قادها في المقام الأول "تحالف كوميونتاس"، وأنشطة الحملة الحضرية، وحشد السلطات المحلية من جانب فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية.

٧ - وفي حين أن معظم أعمال موئل الأمم المتحدة ذات الصلة قد تركزت على دعم تطوير الهدف ١١ المقترح - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة - شارك البرنامج أيضاً بدرجة كبيرة في عمليات وأنشطة أخرى.

٨ - وشارك موئل الأمم المتحدة في عملية التشاور المواضيعية بشأن المياه، والتي تيسرت تحت مظلة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وآلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بجميع القضايا المتعلقة بالمياه العذبة. وقاد موئل الأمم المتحدة، بوصفه نائب رئيس عملية التشاور، المشاورات المواضيعية بشأن المياه

(٢) <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015>

(٣) [www.un.org/disabilities/documents/reports/SG\\_Synthesis\\_Report\\_Road\\_to\\_Dignity\\_by\\_2030.pdf](http://www.un.org/disabilities/documents/reports/SG_Synthesis_Report_Road_to_Dignity_by_2030.pdf)

(٤) [http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5527SR\\_advance%20unedited\\_final.pdf](http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5527SR_advance%20unedited_final.pdf)

المستعملة، وشارك في رئاسة فرق العمل المعنية بالمياه المستعملة والمياه والصرف الصحي. ونتيجة لذلك، تلقت الدول الأعضاء مشورة تقنية بشأن تحديد أولوية المياه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتمثل نتيجة العملية في هدف ٦ مقترح للتنمية المستدامة، وهو ”ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتهما بشكل مستدام“.

٩ - واعترافاً بأن ضمان الحقوق في الأراضي وتوخي الإنصاف في ذلك هو السبيل لتخفيف الفقر، دعم موئل الأمم المتحدة أيضاً إدراجهما وتأكيدهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعززت شبكة الأراضي والأدوات العالمية هذه الجهود عن طريق نشاطها في مجال الدعوة وتطوير المؤشر المتعلق بذلك. وبالتعاون مع فريق آخر من الشركاء، ساهم موئل الأمم المتحدة أيضاً في صياغة إطار لنتائج ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية بشأن النقل المستدام.

## باء - التحضر والتنمية

١٠ - يُعد التحضر أحد مصادر التنمية. فاقتمادات التكتل تعمل على تقارب عوامل الإنتاج، وتعظيم التخصص، وزيادة الحجم النسبي للأسواق الحضرية. فما يسمى ”بالموجة الثالثة“ للتحضر التي تحدث الآن تفتح المجال أمام إنتاجية جديدة ونمو اقتصادي.

١١ - فتقرير الأمين العام للمؤتمر عن التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وتحديد التحديات الجديدة والناشئة على صعيد التنمية الحضرية المستدامة (A/CONF.226/PC.1/5)، والذي قُدم إلى اللجنة التحضيرية للموئل الثالث، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٦/٦٧، بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، يشير إلى أن التحضر أدى إلى النمو والتنمية، بما في ذلك تخفيف الفقر إلى حد كبير، وزيادة في النمو الاقتصادي القومي، وإحراز تقدم كبير في موصولية المستوطنات البشرية، الأمر الذي يساعد على دفع الإنتاجية وتهيئة الفرص، وتقارب المدن والبلدان في تشكيله مكانية إقليمية جديدة تؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي والديموغرافي، وزيادة درجة الترابط بين المناطق الريفية والحضرية، الأمر الذي ساعد على تخفيف هشاشة المجتمعات الريفية وتعزيز آفاق التنمية الأكثر إنصافاً.<sup>(٥)</sup>

١٢ - وفي عام ٢٠٠٨، ولأول مرة في التاريخ، كان أكثر من ٥٠ في المائة من السكان يعيشون في مناطق حضرية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وإلى ٧٠ في المائة تقريباً بحلول عام ٢٠٥٠، وهو ما يعادل زيادة تصل إلى ثلاثة بلايين من السكان ينتقلون إلى المدن خلال الخمسة وثلاثين عاماً القادمة، أي قرابة ضعف سكان الحضر الحاليين. وعلاوة على ذلك، فإن النمو المكاني للمدن يتسارع بخطى أسرع من نمو سكان الحضر. فعلى مدى العقود العديدة الماضية، زادت المناطق المأهولة بمقدار الضعف مقارنة بالسكان داخلها، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمحيطة بالمناطق الريفية. والتحضر المنخفض الكثافة وغير المخطط، فضلاً عن تعديده على الأراضي الزراعية والموئل الطبيعي، يمكن أن يزيد من مسافات السفر، ويضر بمعدلات نصيب الفرد من استخدام الموارد والانبعاثات، وتناثر عوامل الإنتاج.

(٥) <http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2014/07/Progress-to-date-outcome-Habitat-II-ENGLISH1.pdf>

١٣ - ويتولد نحو ٨٠ في المائة من الإنتاج المحلي الإجمالي العالمي في المدن.<sup>(٦)</sup> غير أن جانباً كبيراً من هذه الثروة المتولدة يرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً باستهلاك الطاقة، ونتيجة لذلك، تنتج المدن قرابة ثلثي الانبعاثات العالمية من غازات الاحتباس الحراري. ويُعد قياس بصمة الكربون عملية معقدة، وتوضح الحاجة إلى بحث وقياس وإدارة المدن خارج حدودها الإدارية. ومن الواضح أن التحضر الذي يعزز الإنتاجية الاقتصادية بينما يتجاهل الاستدامة البيئية والاجتماعية يتم على حساب مناطق أوسع، ويمكن أن يجعل الحياة اليومية غير مريحة للسكان بدرجة كبيرة، سواء بسبب عمليات الانتقال الطويلة والمكلفة، أو زيادة مخاطر الكوارث، أو عدم كفاية مياه الشرب، أو تلوث الهواء.<sup>(٧)</sup>

١٤ - ويوضح التقرير أيضاً أن التحضر لم ينجح في الاستجابة لكثير من التحديات القائمة والناشئة، مثل التمدد الحضري العشوائي، والازدحام، والتلوث، وإطلاق غازات الاحتباس الحراري، والفقر الحضري الناشئ، والفصل بين الطبقات، وزيادة أوجه عدم المساواة وغير ذلك من العوامل الخارجية السلبية. وترتبط جميع هذه التحديات بنموذج للتحضر لا يتسم بالاستدامة. ويوضح التقرير أن التزاماً سياسياً متجدداً بالتنمية الحضرية المستدامة يمكن أن يستغل الدور الإيجابي للتحضر من أجل دفع عملية النمو والاستدامة، ويعالج التحديات، ويقلل من العوامل الخارجية السلبية.<sup>(٨)</sup>

١٥ - ويُعد التركيز على التخطيط من أجل التحضر، بما في ذلك وضع قواعد ولوائح وخطة مالية قابلة للتطبيق بمثابة استراتيجية واقعية وتحوطية بالنسبة للمستقبل. وبالإضافة إلى هذه العناصر الرئيسية الثلاثة، ستظل المدن والمستوطنات البشرية بحاجة إلى الدعم وبناء قدرة مناسبة للإدارة على جميع مستويات الحكومة، والتي يلزم أن تعتبر التحضر ظاهرة إيجابية يمكن تشكيلها بصورة استباقية.

## جيم - المبررات الرئيسية

١٦ - يُعد إدراج التحضر المستدام ضمن هدف عالمي مكرس أمراً مناسباً نظراً لأننا نعيش في عالم يسوده الشكل الحضري. ويُعد مثل هذا الهدف مهماً أيضاً لأنه يمثل برنامجاً للبيئة المعمورة التي لا تتناولها أهداف أخرى مقترحة للتنمية المستدامة. ولحسن الحظ، هناك توافق عام في الآراء على أن الإسكان والخدمات الأساسية، والنقل، والتخطيط الحضري والتمدّد الحضري، والتراث المبني، والأضرار التي تسببها الكوارث للممتلكات والأماكن العامة كلها قضايا يمكن التصدي لها بشكل أفضل عن طريق متابعة المدن والمستوطنات البشرية المستدامة بصورة استباقية.

١٧ - ويُعد الهدف ١١ المقترح أيضاً هدفاً تحويلياً من حيث أنه يستهدف التقدم التدريجي المتمثل في أن التخطيط الحضري، وتوفير الأماكن العامة، والحصول على الخدمات الأساسية، والنقل سيؤدي إلى تحقيق نتائج رفيعة المستوى في أهداف أخرى (مثل القضاء على الفقر، والأمن الغذائي، وكفاءة استخدام الطاقة). وعلاوة

(٦) [www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview](http://www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview)

(٧) يتضح من بحث أجرته منظمة الصحة العالمية أنه في عام ٢٠١٢ مات نحو سبعة ملايين شخص - بمعدل شخص بين كل ثمانية من مجموع الوفيات العالمية - بسبب التعرض لتلوث الهواء. أنظر [www.who.int/mediacentre/news/releases/2014/air-pollution/en](http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2014/air-pollution/en)

(٨) التقدم المحرز حتى الآن في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتحديد التحديات الجديدة والناشئة على صعيد التنمية الحضرية المستدامة <http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2014/07/Progress-to-date-outcome-Habitat-II-ENGLISH1.pdf>

على ذلك، فإن الهدف المقترح يُعد وسيلة للتمكين نظراً لأنه يعتبر المدن مجالات للتنفيذ، وأماكن يمكن أن تتبلور فيها المشاريع وتحقق فيها الآمال الكبار.

١٨ - وعلاوة على ذلك، يُعد الهدف ١١ المقترح ملائماً لأنه يسلط الضوء على نافذة الفرص الضيقة الموجودة لكي تؤثر على استدامة المدن والتخطيط من أجل مضاعفة حجم سكانها خلال الجيل القادم. وهذا أمر حاسم لأن شكل المدينة يبنى بأنماط السلوك التي تتشكل داخلها. وإذا ضاعت منا هذه الفرصة، فإننا نخاطر بإغلاق مناطق حضرية جديدة على أنماط غير فعالة وغير منصفة يكون تصحيحها مكلفاً للغاية. أما إذا انتهزنا هذه الفرصة، فإن الفوائد الإيجابية المشتركة والآثار غير المباشرة يمكن أن تكون ضخمة.

## دال - المواضيع الفرعية

١٩ - أثناء دورات الفريق العامل المفتوح العضوية، تجاوز عدد من الدول الأعضاء مناقشة جوهر الهدف الخاص بالمدن والمستوطنات البشرية المستدامة ليتناول نطاقه المحتمل وتنفيذه. وأشار بعض الممثلين إلى أنه سيتعين على الهدف أن يتناول المدن القائمة وتلك التي ستبنى، بينما أصر آخرون على أن يتناول مجموعة متنوعة من أحجام المدن وأن يراعي السياق المحلي. غير أن آخرين قالوا إنه بالإضافة إلى المدن، سيتعين على مثل هذا الهدف أيضاً أن يفيد المناطق الريفية. وتشكل هذه القضايا جوهر الموضوع الفرعي الأول لهذه الورقة.

٢٠ - وقد يكون من الصعب تحديد نطاق مدينة ما لأن الخط الفاصل بين الحضري والريفي كثيراً ما يكون مُشوّهاً. فبعض سكان الحضر يعيشون بعيداً عن المناطق التي تدخل رسمياً في بلدية ما؛ وهناك مناطق حضرية رسمية أخرى تضم مناطق ريفية واسعة غير نامية من الناحية الفعلية. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من السكان والعائلات الحضرية تحتفظ بروابط حيوية طويلة الأجل مع المناطق الريفية، والعكس صحيح. وتتفق الدول الأعضاء على أن أي هدف يتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية المستدامة يجب أن يراعي الحساسيات السياقية حول ما يعنيه "الحضري"، على مدى التواصل بين الحضري والريفي. وتريد الدول الأعضاء أيضاً أن يعزز مثل هذا الهدف إيجاد علاقة إيجابية ومتآزرة بين المدن ومناطقها الحلقية، بحيث توفر المدن للمناطق الريفية الأسواق والمرافق، وتوفر المناطق الريفية للمدن الأمن الغذائي وخدمات النظام الإيكولوجي الأساسية.

٢١ - ولقد حان الوقت لدفع الحوار إلى الأمام، عن طريق توضيح الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها موئل الأمم المتحدة لإبراز أبعاد المستوطنات الحضرية والبشرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تشمل هذه الأدوار توجيه المناقشة المعيارية، وتقديم البراهين التقنية للغايات المقترحة، ودعم وضع المؤشرات، والتنفيذ، والرصد. ويجب أيضاً مناقشة مدى تأثير خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة، وكيف أن أحدهما يمكن أن يدعم تنفيذ الآخر. وهذا يشكل جوهر الموضوع الفرعي الثاني لهذه الورقة.

ثانياً - الموضوع الفرعي ١: تحسين الروابط الحضرية الريفية عبر تواصل المستوطنات البشرية من أجل استغلال القوة التحويلية للتحضر لصالح التنمية المستدامة

## ألف - تفويض موئل الأمم المتحدة

٢٢ - يرسخ جدول أعمال الموئل الذي اعتمد أثناء الموئل الثاني في عام ١٩٩٦، مبادئ التواصل بين الريف والحضر. وينص على أن "سياسات وبرامج التنمية المستدامة لمجالات تحقق التكامل بين المناطق الريفية والاقتصاد الوطني تتطلب مؤسسات محلية ووطنية قوية لتخطيط وإدارة المستوطنات البشرية"، وهذا يؤكد الروابط

بين الحضر والريف، ويتعامل مع المدن والقرى على أنهما طرفان لتواصل المستوطنات البشرية.<sup>(٩)</sup> وينص أيضاً على أن "اتباع نهج متكامل أمر لازم لتشجيع التنمية الحضرية الريفية المتوازنة والمتداعمة."<sup>(١٠)</sup>

٢٣ - ومنذ الارتقاء بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتحويله إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠٠٢، دعم عدد من القرارات جدول أعمال الموئل عن طريق: (أ) المطالبة بوضع نهاية للنقاش حول الانفصام الحضري والريفي؛ (ب) وتأكيد الطرق التي يمكن بها للروابط الحضرية الريفية الإيجابية أن تحسن الأحوال المعيشية وفرص العمل لكل من سكان الريف والحضر، مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء، وتساعد على إدارة الهجرة بين الحضر والريف؛ (ج) والترويج لإصدار تقرير شامل بعنوان "نهج الروابط الريفية الحضرية تجاه التنمية المستدامة."<sup>(١١)</sup> وفي الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة الموئل، شدد المجلس على أهمية التخطيط الإقليمي في معالجة المساحات الحضرية والمناطق الريفية، وطلب إلى المدير التنفيذي أن يشرع، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، في وضع مبادئ توجيهية دولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي.<sup>(١٢)</sup> وبعد ذلك مباشرة، دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٩ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، الدول الأعضاء إلى تيسير وضع سياسات حضرية وطنية وتنفيذها.

٢٤ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، التزم رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى بالعمل من أجل تحسين نوعية المستوطنات البشرية، بما في ذلك تحسين ظروف المعيشة والعمل لسكان المناطق الحضرية والمناطق الريفية في سياق السعي إلى القضاء على الفقر حتى يتسنى للجميع الحصول على الخدمات الأساسية وعلى السكن ووسائل النقل.<sup>(١٣)</sup> وتناول الفريق العامل المفتوح العضوية الروابط الحضرية الريفية بشكل واضح في إطار الغايات المقترحة لزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية<sup>(١٤)</sup>، ودعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.<sup>(١٥)</sup>

## باء - الفرص والتحديات

٢٥ - يُعزى التوسع في المدن والبلدات الكبيرة إلى النمو الطبيعي للسكان داخل المناطق الحضرية، وإعادة التصنيف الإداري للأراضي التي تنتقل من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية<sup>(١٦)</sup>، والهجرة من المناطق الريفية. ويبحث كثير من المهاجرين من المناطق الريفية عن فرص معيشية أفضل بقدر ما يحاولون الهرب من الكوارث وانعدام الأمن. غير أن المهاجرين الحضريين الجدد غالباً ما يحتلون أراضٍ مهمشة في حالة بيئية متدهورة بما خدمات أساسية ضعيفة أو لا توجد بها هذه الخدمات. ومعظم النمو الذي يستوعب هؤلاء المهاجرين يتم في

(٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، والفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرة ١٦٣.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٦٩.

(١١) القرار ٦/١٩.

(١٢) القرار ٣/٢٤.

(١٣) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ١٣٤.

(١٤) الغاية ٢ (أ).

(١٥) الغاية ١١ (أ).

(١٦) <http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2014/07/Progress-to-date-outcome-Habitat-II-ENGLISH1.pdf>



نطاق متروبولي، مع توسع المدن في المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية. وهذا يؤدي إلى علاقات تراطب جديدة بين الحضر والريف، وتصبح الحدود المادية بين المناطق الحضرية والريفية غير واضحة بشكل متزايد. غير أن التوسع في الجانب المتروبولي يتم في الغالب دون تخطيط وتنسيق.

٢٦ - ويؤدي التحضر والتحديث أيضاً إلى عدم وضوح الفروق النوعية والفروق في أنماط الحياة بين المناطق الريفية والحضرية. ويجب أن يبدأ النقاش حول التحضر من الانفصام التقليدي (والزائف) بين الحضري والريفي؛ ولكي تكون المناطق الحضرية والريفية مناطق مستدامة، فيجب أن تتطور معاً. والاعتراف بالتواصل بين الحضر والريف يوضح أيضاً كيف يمكن أن تحقق الشراكات، والتعاون، والوحدة في العمل ثمارها بالنسبة لجميع السكان، بصرف النظر عن نوع الجنس وما إذا كانوا يعيشون في مناطق حضرية وريفية. وتشمل النتائج الإيجابية للتطور القائم على هذا الاعتراف الأمن الغذائي، وزيادة فرص العمل، وتحقيق الإنصاف، وإدارة أفضل.

٢٧ - ولتعزيز التواصل بين الحضر والريف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أصدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ورقة موقف بعنوان "أثر العلاقة بين الريف والحضر على التنمية"، أوصى فيها بتضييق الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، وخاصة في القضايا المتعلقة بالموصلية، والهياكل الأساسية، والطاقة، والتدفق السلس للسكان، والوظائف، والسلع، والمعارف، والتمويل. وأوصى أيضاً بالاستثمار في البيانات والمعلومات الجديدة من أجل تحسين نوعية الخدمات والفرص وضمان الإدارة الإقليمية الشاملة وإدارة النظام الإيكولوجي. وعلاوة على ذلك، وعلى مدى العام السابق، شارك موئل الأمم المتحدة في "تحالف كوميونيتاس"، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى للنهوض بالأفكار، وتخطيط العمل المتعلق بالتواصل بين الحضر والريف.

### جيم - مداخل مقترحة لتحسين الروابط الحضرية الريفية

٢٨ - يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلى أقصى حد إذا حددنا نقطة البداية من الانفصام السياسي والاجتماعي والجغرافي بين الحضر والريف والمناطق الحضرية، وتوصلنا إلى فهم أفضل للتواصل المكاني بين التنمية الحضرية والريفية. وتم تحديد المجالات العشرة التالية كمداخل محتملة لموئل الأمم المتحدة من أجل العمل على تحسين الروابط الحضرية الريفية في شراكة مع منظمات أخرى:

(أ) *التدفقات المكانية للمنتجات والخدمات والمعلومات بين المناطق الحضرية والريفية* - يمكن استخدام المدن كأدوات لتحقيق نظم فرعية مكانية حضرية وريفية متداخلة. وتُعد الروابط المادية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية مفيدة جميعاً في هذه العملية. ويمكن لموئل الأمم المتحدة تعزيز هذه الروابط عن طريق التخطيط الإقليمي الذي ينشئ ممرات للتنمية تربط بين المناطق الحضرية ومناطقها الريفية الخلفية، وتضمن تدفقات فعالة فيما بينها. وتشجيع التدفقات المكانية المتداخلة بهذه الطريقة من شأنه أن يزيل في نهاية الأمر ذلك الانفصام الزائف ويعزز التواصل الحضري الريفي؛

(ب) *تخفيض التأثير البيئي في نقاط الالتقاء بين الحضر والريف* - في كثير من الأحوال، تستهلك المدن أكثر من ٧٠ في المائة من طاقة العالم، وهي مسؤولة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، عن نسبة مماثلة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي الوقت نفسه، تعتبر المدن معرضة لتأثيرات تغير المناخ التي يحتمل أن تزيد من الضغوط على الموارد الاستراتيجية المتضائلة، وتخفيض الإنتاجية الزراعية، وزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر. غير أن للمدن أيضاً دوراً تقوم به في حل المشاكل البيئية. فهناك فوائد واضحة من تكامل التخطيط عبر

النطاقات الحضرية والريفية لحماية خدمات النظم الإيكولوجية، وخاصة المياه ومستجمعات المياه. وينبغي لموئل الأمم المتحدة أن يواصل تشجيع التوسعات الحضرية المخطط لها باعتبارها وسيلة لتخفيض معدلات نصيب الفرد من استخدام الطاقة والانبعاثات، وهذا في نهاية المطاف يخفف من آثار تغير المناخ. فالتوسعات الحضرية المخطط لها، إذا ما نُفذت بالقدر الكافي من الموارد، والقدرة، والالتزام السياسي، يمكن أن تساعد أيضاً في التنمية المستدامة للمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية، وخاصة المناطق ذات التنوع البيولوجي الشديد وغيرها من المناطق الحساسة بيئياً. ومن خلال نظم الطاقة المحلية، يمكن للمدن، ليس فقط تخفيض طلبها على الطاقة، بل الشروع أيضاً في توليد الطاقة من مصادر متجددة ترخر بها معظم البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات الحضرية المستدامة للنقل، والتخزين، والجوانب المتعلقة بتجارة الجملة والتجزئة لإنتاج الأغذية واستهلاكها، يمكن أن تعزز من قدرة البلديات الصغيرة، وتحسن الأمن الغذائي في نهاية الأمر؛

(ج) *التواصل بين الحضر والريف في مواجهة الكوارث* - في بعض الأحيان تؤدي الكوارث مثل الفيضانات، والأعاصير، وانهيارات الوحل إلى زيادة هجرة المجتمعات المحلية مما يؤدي إلى ظهور جيوب من الأفراد المشردين داخلياً. ويمكن أن تؤدي النزاعات أيضاً إلى تشريد حاشد لمجتمعات محلية. ويلزم وجود تخطيط سليم وقدرة مناسبة لتجنب الأزمات الإنسانية وانتشار المستوطنات غير الرسمية. وينبغي لموئل الأمم المتحدة أيضاً تشجيع وضع استراتيجيات مواجهة للفتات المعرضة، وآليات لإعادة التوطين، حسب مقتضى الحال. ويمكن أن يعمل موئل الأمم المتحدة أيضاً من أجل تنفيذ استجابة مترابطة يمكن التنبؤ بها وفعالة بدرجة أكبر لاحتياجات اللاجئين، والعائدين، والمشردين داخلياً.<sup>(١٧)</sup> وتتيح المدن الصغيرة والمتوسطة أيضاً فرصة لتوطين مثل هؤلاء الأشخاص والتخطيط لإعادتهم إلى أوطانهم؛<sup>(١٨)</sup>

(د) *التنقل والهجرة بين المناطق الحضرية والريفية* - يُعد التنقل والهجرة من أهم العوامل التي تحدد التواصل بين الحضر والريف. ففي حالات كثيرة، أدت السياسات الاقتصادية والمكانية والأطر الرقابية إلى تشجيع التحضر، ودعمت التنقل بين الريف والحضر. غير أنه، نظراً لأن أعداداً أكبر من السكان قد هاجرت إلى عدد محدود من المدن الكبيرة بطريقة عشوائية بشكل متزايد، أصبحت الهجرة أكثر صعوبة. ويتيح التخطيط الإقليمي طرقاتاً قد تجتذب المهاجرين الريفيين إلى مجموعة متنوعة من البلديات الصغيرة والمتوسطة. ومن مزايا التنقل المتوازن أنه يجد من التركيز على المدن الرئيسية عن طريق تشجيع التخطيط الأفضل للمدن الثانوية والمتوسطة والصغيرة. وعن طريق آليات ملائمة للتعاون بين المستويات الحكومية، والنماذج المالية الجيدة، وتُهج التخطيط التشاركي، والأطر الرقابية والقانونية الفعالة، يمكن أن توفر المدن الثانوية أيضاً الإسكان الملائم، والهياكل الأساسية، والخدمات، والفرص الوظيفية، خاصة للشباب والنساء. وفي الوقت نفسه، يوجد في مناطق معينة اتجاه معاكس للهجرة من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية، وهذا أيضاً يجب أن يوضع في الاعتبار؛

(هـ) *التحضر الريفي: تطوير البلدان الصغيرة والمتوسطة* - أصبح السكان الريفيون متحضرين بشكل متزايد لأنهم يعيشون في بيئة تأثرت بزيادة المعارف، والأنشطة الاقتصادية، والاتصالات، ووسائل الإعلام، والعلاقات الاجتماعية التي يغلب عليها التوجه الحضري. وبنفس القدر، تُعد البلديات الصغيرة والمتوسطة مهمة

(١٧) مقرر لجنة السياسات التابعة للأمم المتحدة رقم ٢٠/٢٠١١، متابعة لتقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٩ بشأن بناء السلام، المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

(١٨) Tacoli, C. (2009) *Crisis or adaptation? Migration and climate change in a context of high mobility* Environment and Urbanization. Vol. 21(2): 513–525. DOI: 10.1177/0956247809342182. International Institute for Environment and Development (IIED)

لأنه يسهل الوصول إليها في أغلب الأحوال بالنسبة للسكان الريفيين، فهي تعمل بمثابة جسر بينهم وبين المدن الأكبر. غير أن كثيراً من هذه المدن الثانوية - وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء - تكافح من أجل إدارة التحضر، واجتذاب الاستثمار، وتلبية الطلب على الإسكان، وحياسة الأراضي، والهياكل الأساسية، والخدمات الحضرية الأساسية. وغالباً ما تدار هذه المدن الثانوية بصورة هزيلة، وتمتلك نظم اتصالات ضعيفة في داخلها وفيما بينها، وتكافح من أجل توفير الوظائف والمحافظة عليها، ولديها مستويات عالية من البطالة، وتجد صعوبة في تنويع وتعزيز اقتصاداتها، والاحتفاظ برأس المال، واجتذاب الاستثمار. ويمكن للموئل الأمم المتحدة تصميم أدوات ونظم لمساعدة مثل هذه البلديات على تحقيق قيمة مضافة عن طريق تأمين حيز عام وشبكات طرق فعالة، وتشجيع أمن حيازة الأراضي، وتطوير نظم لتخصيص الأراضي تستوعب تطوير الاستخدام المتنوع، وتستخدم أدوات قانونية، ومالية، واقتصادية، وكذلك أدوات ملائمة لحيازة الأراضي؛

(و) التخطيط الإقليمي والمكاني من أجل التنمية الحضرية والريفية المتوازنة - إن اتخاذ نهج المدينة- المنطقة يعيد صياغة المناطق الحضرية كجزء من منطقة وظيفية أوسع. فمثل هذا النهج، بالاقتران مع استراتيجيات التخطيط الإقليمي والمكاني وأدوات أخرى، يمكن أن يعزز في نهاية المطاف إيجاد تنمية حضرية وريفية منصفة ومتكاملة بدرجة أكبر. وهذا يشمل تطوير أوجه التآزر والروابط بين المدن والبلدات ومناطقها الخلفية، مع توجيه اهتمام خاص إلى الميزة النسبية التي قد تتوفر لدى مدن وبلدات معينة من حيث الموقع المتميز، أو المرافق الاستراتيجية، أو الخبرة المحلية. ويقدم موئل الأمم المتحدة بالفعل الدعم للمدن لوضع سياسات تشجع التنافس والتخصص بين نظم أوسع للمدن. ونتيجة لذلك، يوجد كثير من المدن - المناطق النابضة بالحياة بشكل متزايد، ولديها استثمارات عامة، بما في ذلك عن طريق تسخير إمكانيات الشباب من سكان الحضر لتحقيق نمو اقتصادي متكافئ. وفي الوقت نفسه، يواصل موئل الأمم المتحدة وشركاؤه تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية المقترحة بشأن التخطيط الحضري والإقليمي؛

(ز) نظم الأمن الغذائي و"سلسلة استدامة" للجميع - إن أي مستقبل حضري بشكل متزايد لن يكون منصفاً حقاً إلا إذا أدار العالم أراضيه وموارده الطبيعية بشكل مستدام. غير أن وجود كميات محدودة من الأراضي أدى إلى زيادة التنافس بين استخداماتها المختلفة. فتحويل الأراضي، والإفراط في استخدام الأراضي، والافتقار إلى إدارة رشيدة، كل ذلك يعمل على تفاقم الحالة. ويُعد الأمن الغذائي من بين أول ضحايا سوء إدارة الأراضي، وهو في نفس الوقت أحد التحديات الريفية والحضرية التي تؤثر على المرأة بصورة غير متناسبة، وعلى فئات فقيرة وفئات معرضة أخرى. ويمكن أن تكفل الروابط بين الحضر والريف إنتاج الأغذية بالقرب من المدن والبلدات وداخلها، وكذلك في المناطق الريفية التي تحتل مكاناً ملائماً للمستلزمات والأسواق. وبالتوازي مع ذلك، تحتاج المناطق إلى تحسين سبل الوصول إلى الأراضي، وأمن الحيازة، والموارد الطبيعية للجميع الذين يعتمدون عليها في سبل معيشتهم. وهذا يلزم أن يتم في إطار حقوق الإنسان، مع توجيه الاهتمام إلى المساواة بين الجنسين ومراعاة الحساسية تجاه الشباب؛

(ح) الاستثمار الشامل والتمويل في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء - تُعد تهيئة بيئة قادرة على زيادة الإنتاجية الريفية أمراً أساسياً. ويُعد الاعتراف بتدفق ونوعية وتوسيع الاستثمار العام والخاص على حد سواء من الأمور الحاسمة. ويلزم حوافز و ضمانات لكفالة أن يؤدي الاستثمار إلى بناء الأصول التي تساعد الاقتصادات الحضرية والريفية على أن تصبح أكثر إنتاجية، ومستدامة، وشاملة للجميع، وقادرة على الصمود. ويواصل موئل الأمم المتحدة مساعدة الحكومات المحلية على إعداد وتنفيذ استراتيجيات للتنمية الاقتصادية المحلية

تهدف من الناحية الاستراتيجية إلى استغلال المجالات الحالية الخاصة بالمزايا النسبية، والاستفادة من الأصول المحلية، وتحقيق نتائج متكافئة؛

(ط) تعزيز التشريعات والحوكمة والقدرة على إيجاد شراكات بين الحضر والريف - يتطلب الربط بين المناطق الحضرية والريفية تفاعلاً متنسقاً بين الحدود الإدارية والجهات الفاعلة على حد سواء. ولهذا فإن تحسين التفاعل بين المناطق الحضرية والريفية يتطلب ترتيبات إدارية مناسبة (أي الاعتراف والتفاوض الرسمي وغير الرسمي على حد سواء)، وقدرة ملائمة (أي مؤسسية وبشرية وخاصة بالنظم). ويستطيع موئل الأمم المتحدة تصميم نظم وأدوات لإيجاد نظم حوكمة مثلى متعددة المستويات ومتعددة القطاعات وأفقية ورأسية. وسيواصل موئل الأمم المتحدة أيضاً تعزيز اللامركزية كأحد عناصر الإدارة الرشيدة، وتقديم الخدمات الأساسية للجميع، وتحقيق الإدارة العامة الفعالة؛<sup>(١٩)</sup>

(ي) شراكة عالمية لتعزيز الروابط الحضرية والريفية - إن إيجاد نموذج جديد لأوجه التآزر بين الحضر والريف من شأنه أن يوفر توجيهات واضحة ونقاط عمل للوكالات السياسية والتشريعية والتخطيطية، ويعزز الشراكات بينها. وقد عمل موئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجهات أخرى، بالفعل على زيادة الوعي، وفهم الروابط الريفية الحضرية، والتدابير التمكينية المتعلقة بذلك. وتشارك في هذا الموضوع أيضاً بنشاط عدة مؤسسات أكاديمية، ومنظمات غير حكومية، ووكالات للدعم الخارجي. واستغلال هذه الجهود عن طريق شراكة عالمية رسمية خاصة بالروابط الحضرية الرئيسية من شأنه أن يساعد على حشد الموارد.

## دال - قضايا للمناقشة

٢٩ - الغرض من الأسئلة التالية هو تحفيز المزيد من المناقشة:

- (أ) كيف تستطيع الحكومات إدارة نظام للمناطق الحضرية والريفية بحيث تتحقق الفائدة القصوى من الموصولية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، والرفاه الاجتماعي؟
- (ب) ما هو دور مختلف أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالروابط الحضرية الريفية، بما في ذلك المستويات الحكومية المختلفة، والقطاع الخاص، ونقابات العمال؟
- (ج) أي أنواع آليات الحوكمة المتروبولية ستحسن وظيفة المناطق المتروبولية، بما في ذلك دور البلدان الصغيرة والمتوسطة والثانوية؟
- (د) أي الممارسات قد استخدمت الأساليب التشاركية بنجاح في التخطيط الحضري حيث تُدمج بالكامل احتياجات أجيال المستقبل وتعطى لها الأولوية؟
- (هـ) كيف يمكن إدارة الزحف الحضري العشوائي، خاصة في المناطق ذات الإمكانيات الزراعية العالية؟
- (و) أي الممارسات قد أدمجت بنجاح الأسواق والخدمات المالية والرأسمالية الحضرية والريفية؟
- (ز) كيف يمكن إدارة ممرات النقل بحيث تتحقق الفائدة القصوى من الموصولية الاقتصادية؟

(١٩) <http://unhabitat.org/books/international-guidelines-on-decentralization-and-access-to-basic-services-for-all/>

(ح) هل بناء هياكل أساسية للنقل، وتنمية المدن الثانوية، والتدريب، وبناء القدرات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والأطر المؤسسية الملائمة تُعد جميعها السبيل لتحقيق روابط حضرية وريفية أفضل؟ وما الذي يمكن عمله لتعزيزها؟

(ط) كيف يستطيع موئل الأمم المتحدة وشركاؤه ضمان أمن الحياة، وحماية الأراضي والحقوق الأخرى للنساء والفقراء والفئات المعرضة الأخرى في سياق التواصل الحضري الريفي؟

(ي) كيف يستطيع موئل الأمم المتحدة دعم الحكومات الوطنية والمحلية لوضع أطر قانونية ومؤسسية فعالة وثيقة الصلة على المستوى المحلي، وتنهض بمبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان؟

(ك) كيف يستطيع موئل الأمم المتحدة وشركاؤه ضمان التخطيط الإقليمي المتوازن الذي يتصدى للهجرة بين الحضر والريف، والتي تجري حالياً في مناطق معينة؟

## ثالثاً - الموضوع الفرعي ٢: دور موئل الأمم المتحدة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

### ألف - وضع الصيغة النهائية للأهداف والغايات

٣٠ - يتضمن الهدف ١١ المقترح لأهداف التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع، وآمنة، وقادرة على الصمود، ومستدامة، عشر غايات مقترحة، ينطوي كل منها على فرص وتحديات لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة والمستوطنات البشرية. ولدى موئل الأمم المتحدة دور يقوم به للمساهمة بالدراية من أجل ضمان تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص ومواجهة التحديات.

٣١ - ويتضمن الهدف ١١ المقترح غايات تشمل قضايا الحصول على الإسكان والخدمات الأساسية؛ والنهوض بالأحياء الفقيرة، والتنقل المستدام والمأمون؛ والتخطيط الحضري، والتراث الثقافي والطبيعي، والصمود في مواجهة الكوارث؛ والتأثير البيئي للمستوطنات البشرية؛ والوصول إلى الأماكن العامة الآمنة؛ والروابط الحضرية الريفية؛ والتخفيف من آثار تغير المناخ؛ وأساليب الأبنية المستدامة. وحيث أنه يجري صقل هذه الغايات عن طريق عملية اختيار المؤشرات، فإن موئل الأمم المتحدة يمكن أن يقدم، بناء على طلب الدول الأعضاء، المساعدة التقنية المتعلقة بقضايا أمن الحياة، ومنع نشوء الأحياء الفقيرة، والنقل غير الآلي، وكفاءة استخدام الأراضي، ونتائج إيجابية أخرى للتخطيط الحضري، والأماكن العامة المتعددة الأغراض، وتقدير الروابط الحضرية الريفية، والتمويل الحضري، ضمن قضايا أخرى.

٣٢ - ويمكن أن يقوم موئل الأمم المتحدة بدور في تنفيذ الهدف المقترح وغاياته نظراً لخبرته الطويلة في تعزيز المدن والمستوطنات البشرية المستدامة. فيمكنه، على سبيل المثال، أن يواصل إقامة الشراكات التي من شأنها أن تقدم المساعدة التقنية الجوهرية للدول الأعضاء من أجل تنفيذ ورصد الغايات. ويحتفظ موئل الأمم المتحدة أيضاً بميزة نسبية في استحداث أدوات ووضع مبادئ توجيهية تساعد على تنفيذ هذه الغايات. وعلاوة على ذلك، فإن زيادة تركيز موئل الأمم المتحدة على السياسات الحضرية الوطنية، والتشريعات، والتخطيط الإقليمي والمتروبولي والحضري، والتوسعات الحضرية المخطط لها تؤهله لكي يساعد بشكل أفضل على تحديد وبلورة وتنفيذ جدول الأعمال الخاص بهذا الهدف المقترح وغاياته. وفي الوقت نفسه، فإن تركيزه الزائد على التنمية الاقتصادية المحلية وتمويل البلديات سيساعد على دعم القاعدة الاقتصادية للتمويل المستدام لهذه الغايات.

٣٣ - ويستطيع موئل الأمم المتحدة أيضاً أن يقدم الدعم السياسي والتقني للبلدان الشريكة وللسلطات المحلية في مجالات درايته التقليدية: الأراضي، والحكومة المحلية، والمياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والتنقل،

والطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن لدى موئل الأمم المتحدة خبرة عميقة في مجال إعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث، والتكيف مع تغير المناخ الحضري والتخفيف من آثاره. وباستطاعته أن يقوم بذلك وهو يدعم سائر الوكالات الدولية، والحكومات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص في تنفيذ العناصر المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وهذا سيتطلب جملة أمور من بينها استراتيجيات للتخفيف، والانتعاش من النزاعات والكوارث الطبيعية، وتعميم التكيف في التخطيط الحضري، وبناء قدرة الحكومات المحلية على مواجهة آثار تغير المناخ بصورة فعالة.

٣٤ - وهناك أهداف وغايات أخرى للفريق العامل المفتوح العضوية لها صلة أيضاً بعمل موئل الأمم المتحدة. "فإنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" سيعتمد أيضاً على تحسين نقاط الالتقاء بين الحضر والريف، وبناء الجوانب الإيجابية للتحضر المخطط له من أجل تحقيق الرخاء الشامل وإنهاء الفقر. وبالمثل، فإن التقدم المحرز في إطار الهدف الذي يرمي إلى "ضمان تمتع الجميع بأنماط حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع وفي جميع الأعمار" والغايات المرتبطة به، وهي وضع نهاية لوفيات حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة والتي يمكن تفاديها، وخفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف، سيعتمد إلى حد كبير على توفير الخدمات الأساسية من قبيل الإمداد بالمياه والصرف الصحي والتنقل المستدام. كما أن الهدف الذي يرمي إلى "حماية النظم الإيكولوجية البرية وإصلاحها وتعزيز استخدامها على النحو المستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي" سيتوقف في جانب منه على تعظيم كفاءة استخدام الأراضي الحضرية وتذنية التأثير البيئي الحضري.

#### باء - الروابط مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ لموئل الأمم المتحدة

٣٥ - توجد لكل من البرامج الفرعية السبعة للخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ روابط قوية بالهدف ١١ المقترح وبالغايات العشر المقترحة. وكثير من البرامج الفرعية لها روابط وثيقة أيضاً بأهداف وغايات أخرى مقترحة للتنمية المستدامة، على النحو الموضح أدناه.

(أ) البرنامج الفرعي ١، الأرض الحضرية والتشريع والحوكمة، توجد له روابط قوية بما لم يكتمل من أعمال متصلة بالأهداف الإنمائية للألفية والعناصر المقترحة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر، والأغذية، ونوع الجنس؛ وهو يتعلق أيضاً بعناصر عن السلم والأمن في أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) البرنامج الفرعي ٢، التخطيط والتصميم الحضري، له روابط بكثير من الجوانب الجديدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأقوى هذه الروابط بالأبعاد الفريدة للهدف ١١ المتعلقة بالحيز والمكان. وله روابط قوية أيضاً بعنصري القضاء على الفقر والمناخ؛

(ج) البرنامج الفرعي ٣، الاقتصاد الحضري، له روابط شاملة مع عناصر النمو الاقتصادي الشامل والعمالة وتوفير العمل اللائق، مع تركيز خاص على الشباب؛

(د) البرنامج الفرعي ٤، الخدمات الأساسية الحضرية، له روابط بجوانب موسعة لتوفير الخدمات في أهداف التنمية المستدامة؛ وكذلك بعناصر تتعلق بتخفيف الفقر، والصحة، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(هـ) البرنامج الفرعي ٥، الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، له روابط بما لم يكتمل من أعمال متصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، ويرتبط بالهدف ١١ الأوسع عن طريق سياسة الإسكان ومنع نشوء الأحياء الفقيرة؛

(و) البرنامج الفرعي ٦، الحد من الأخطار والإصلاح، له روابط قوية إضافية بعناصر الأهداف المتعلقة بتخفيف الفقر والمناخ؛

(ز) البرنامج الفرعي ٧، البحوث وتنمية القدرات، له روابط هامة عبر جميع غايات الهدف ١١ المقترح، وخاصة فيما يتعلق برصد الاتجاهات الحضرية، ومعرفة القضايا الحضرية، وبناء قدرات الحكومات المسؤولة عن تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، هناك روابط قوية بالقضايا الشاملة، بما في ذلك الشؤون الجنسانية، والشباب، وحقوق الإنسان، وتغير المناخ.

٣٦ - وستكون هناك فرص لمواصلة مواءمة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تفعيل برنامجي عمل موئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ والفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، قد تتضمن المجالات الاستراتيجية المحتملة لنقطة الالتقاء مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ دعم تنفيذ مشاريع قطرية محددة لموئل الأمم المتحدة. وثمة احتمال إضافي وهو إيجاد علاقة محددة في اتجاهين بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعملية التحضيرية للموئل الثالث (بما في ذلك صياغة خطة حضرية جديدة).

### جيم - عمليات أخرى بعد عام ٢٠١٥

٣٧ - اجتمعت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة بصورة منتظمة على هامش اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية، انطلاقاً من تفويضها الذي وضع في مؤتمر ريو + ٢٠، لتصدر تقريرها النهائي<sup>(٢٠)</sup> في آب/أغسطس ٢٠١٤. ويستطلع التقرير السياق العالمي المتغير للتمويل، بما في ذلك الاحتياجات المالية المتطورة وأنماط تدفقات الموارد. وسعيًا لوضع نهج استراتيجي جديد، فإنها تحدد خمسة مصادر محتملة لتمويل التنمية المستدامة: (أ) المصدر العام المحلي؛ (ب) المصدر الخاص المحلي؛ (ج) المصدر العام الدولي؛ (د) المصدر الخاص الدولي؛ (هـ) والمختلط. وقد قدم التقرير مدخلات للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وكجزء من هذه العملية، قدم اجتماعان موضوعيان عُقدتا في عام ٢٠١٤ مدخلاً لثلاثة اجتماعات للصياغة من المقرر عقدها في عام ٢٠١٥. وقد شارك موئل الأمم المتحدة في سياق هذا العمل من خلال الفريق العامل ذي الصلة المعني بتمويل التنمية المستدامة، بإشراف فريق عمل منظومة الأمم المتحدة، وقدم مدخلات للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية عن طريق تأكيد دور التحضر المستدام من أجل حشد الموارد الداخلية المنشأ.

٣٨ - واجتمع فريق الخبراء الاستشاري المستقل الخاص بالأمين العام والمعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة بصورة منتظمة في عام ٢٠١٤، وأصدر تقريره النهائي<sup>(٢١)</sup> في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويسلط التقرير الضوء على تحديين عالميين كبيرين يتعلقان بالحالة الراهنة للبيانات: (أ) تحدي الاحتجاب، أي الثغرات في توافر البيانات وحالات التأخير في سد هذه الثغرات، (ب) وتحدي عدم التكافؤ، أي الثغرات بين أولئك الذين يملكون المعلومات وأولئك الذين لا يملكونها، وما يحتاجون معرفته من أجل اتخاذ قراراتهم الخاصة. ويقترح التقرير أيضاً كيف يمكن لجهد تقوده الأمم المتحدة من أجل الحشد لثورة بيانات أن يتصدى لهذين التحديين على وجه التحديد عن طريق: (أ) رعاية وتشجيع الابتكار لسد ثغرات البيانات؛ (ب) وحشد الموارد للتغلب على التفاوتات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبين فقراء البيانات وأغنياء البيانات؛

(٢٠) <http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/4588FINAL%20REPORT%20ICESDF.pdf>

(٢١) [www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/12/A-World-That-Counts2.pdf](http://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/12/A-World-That-Counts2.pdf)

(ج) وقيادة وتنسيق ثورة البيانات. وقد أفادت هذه التوصيات بالفعل التقرير التجميعي للأمين العام، وستواصل تزويد المفاوضات الحكومية الدولية بمعلومات عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على امتداد عام ٢٠١٥.

٣٩- وكجزء من الجولة الثانية للمشاورات العالمية بشأن وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شاركت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في قيادة مشاوره بشأن إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من أجل توفير مدخلات لوسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر الفقرة ٥). وكان الهدف هو تحديد كيفية تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بكاملها على المستوى المحلي. وانتهت العملية التشارورية إلى ما يلي: (أ) تعد الحكومات المحلية الجهات الفاعلة الرئيسية للتنمية، لكونها في وضع فريد يمكنها من تحديد الاحتياجات الإنمائية للمواطنين، والاستجابة لها؛ (ب) ويلزم أن تُترجم الخطة الجديدة على الصعيد الوطني والمحلي لضمان الملكية، وتجنب الازدواجية، وتعزيز الفعالية؛ (ج) وتُعد اللامركزية، والولاية الاحتياطية، والحوكمة على جميع المستويات (بما في ذلك التزام وطني قوي) ضرورة لتنفيذ الخطة الجديدة؛ (د) وتستطيع الحكومة المحلية الفعالة ضمان إدراج مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المحليين، لتحقيق بذلك الملكية والمساءلة على أساس عريض.

#### دال - الرصد والتنفيذ

٤٠- توضح شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة أن البيانات والقياسات ضروريان لتحقيق أهداف التنمية.<sup>(٢٢)</sup> وستحتاج المدن في الواقع إلى نظم رصد ومؤشرات واضحة، وبيانات مرجعية، وغايات وأهداف إذا أرادت أن تنفذ بنجاح خطط التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ويجب أن توفر مثل هذه النظم إطاراً عاماً يسمح للمدن والبلدان والمجتمع الدولي بتحديد القيود المحتملة، والتكيف مع السياقات الوطنية والمحلية.<sup>(٢٣)</sup> وستساعد البيانات والقياسات المدن على اتخاذ قرارات مناسبة بشأن أفضل السياسات والوسائل لتتبع التغييرات، وتوثيق الأداء بطريقة منهجية على مستوى النتائج.

٤١- ويكتسب التقدم الأخير الذي أُحرز بشأن تجميع البيانات المكانية العالمية (مثلاً من التصوير بالسواتل) أهمية خاصة بالنسبة لقضية المدن والمستوطنات البشرية المستدامة. ويلزم المزيد من الاستثمار والتطبيق التقني للتوسع في التقدم. ويستخدم موئل الأمم المتحدة بالفعل مؤسسات بحوث لإعداد مجموعة بيانات تمثيلية للمناطق الحضرية من شأنها أن تمكن من رصد كفاءة استخدام الأراضي الحضرية، وتنوع استخدام الأراضي، وموصولية الطرق، وعوامل رئيسية أخرى للتنمية الحضرية المستدامة.

٤٢- وفي عام ٢٠١٢، طرح موئل الأمم المتحدة أداة رصد عالمية جديدة لقياس الاستدامة على المستوى الحضري. ويتخذ مؤشر ازدهار المدن نظرة منهجية شاملة ومتكاملة إلى المدينة، ويمكّن الحكومات من استخدام البيانات المتعلقة بالتحديات المكانية، والديموغرافية، والاقتصادية، والبيئية، والمتعلقة بالحوكمة. ويُعد مؤشر ازدهار المدن مؤشراً مركباً يتكون من ستة أبعاد، وهي نوعية الحياة، والإنتاجية، والهياكل الأساسية، والإنصاف، والاندماج الاجتماعي، والاستدامة البيئية والحوكمة الحضرية. وهو على هذا النحو يمكّن سلطات المدينة وأصحاب المصلحة المحليين من تحديد فرص التدخل والمجالات المحتملة للتدخل.

(٢٢) شبكة حلول التنمية المستدامة (٢٠١٤)، المؤشرات وإطار لرصد أهداف التنمية المستدامة: الشروع في ثورة البيانات.

(٢٣) موئل الأمم المتحدة (٢٠١٤)، التحضر والتنمية المستدامة: نحو خطة حضرية جديدة.



٤٣ - ويوفر مؤشر ازدهار المدن عدة عناصر مفيدة بدرجة كبيرة: (أ) نهجاً منتظماً تجاه المدينة؛ (ب) وقيمة مركبة وحيدة؛ (ج) وأساس قياس عالمياً؛ (د) وبيانات مرجعية ومعلومات؛ (هـ) ومنهجاً عالمياً للمقارنة؛ (و) وأولويات واضحة للتنمية الحضرية المستدامة يمكن تصنيفها؛ (ز) وقاعدة أدلة لتقرير السياسات والمساءلة؛ (ح) ونظم رصد محلية/وطنية. ويتضح من تحليل أولي مقارن للغايات المقترحة للهدف ١١ أن هناك درجة عالية من الالتقاء مع كثير من المؤشرات الخاصة بمؤشر ازدهار المدن. وهذا يمكن استخدامه كأداة رصد محلية لتحديد، وتقدير، وتقييم، ورصد وتقرير التقدم الذي أحرزته المدن والبلدان بشأن الهدف ١١ المقترح. وهو يتيح أيضاً إمكانية بالنسبة للحكومات المحلية والوطنية لإنشاء آليات رصد خاصة بما تيسر الإبلاغ بطريقة منهجية بدرجة أكبر. وبإمكان مؤشر ازدهار المدن أيضاً أن يستوعب مؤشرات جديدة بطريقة تبادلية مع تطور عملية صياغة مؤشر لهدف التنمية المستدامة.

٤٤ - ولا يمكن تنفيذ الهدف ١١ المقترح بمعزل عن أهداف أخرى مقترحة للتنمية المستدامة. فتحقيق التنمية الحضرية المستدامة سيدعم تحقيق جميع الأهداف والغايات الأخرى للتنمية المستدامة، والعكس صحيح. ويقدر ما يتسنى استخدام مؤشر ازدهار المدن كأداة رصد لتنفيذ الهدف ١١ المقترح، يمكن أيضاً إضفاء الطابع المحلي على عدة أهداف أخرى مقترحة للتنمية المستدامة ورصدها على مستوى المدينة. ويمكن أن يوفر المؤشر أيضاً إطاراً لتحليل العلاقة المشتركة بين الهدف ١١ المقترح والأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة المقترحة الأخرى. وهذا من شأنه تمكين الحكومات المحلية والوطنية والمجتمع الدولي من رصد الهدف ١١ المقترح وتقديم تقرير عنه بطريقة أكثر شمولاً.

٤٥ - وسيطلب تنفيذ البعد الحضري لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضاً بذل جهود متسقة من جانب أصحاب المصلحة الآخرين في قطاعات أخرى مثل المياه. ويرمي الهدف ٦ المقترح إلى ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتهما بشكل مستدام. وتنظم منظمة الصحة العالمية، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أول مشاوره بشأن المبادرة العالمية للرصد الموسع للمياه من أجل وضع إطار عمل متناسق لرصد المياه في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويعتمد الإطار المقترح على الرصد الحالي للمياه والصرف الصحي ليشمل إدارة المياه المستعملة، ونوعية المياه، وإدارة موارد المياه. ونتيجة لذلك، فإن المبادرة العالمية للرصد الموسع للمياه ستوفر الدعم للإبلاغ المنسق، والاستهداف المحسن بالنسبة للموارد والاستثمارات في قطاع المياه.

٤٦ - وعلى نطاق أوسع، سيحتاج موئل الأمم المتحدة وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم الدعم للجنة الإحصائية وهي تقترح أفضل المؤشرات للإطار الكامل لأهداف التنمية المستدامة. وبمجرد أن تبدأ عملية الرصد، سيحتاج موئل الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم للهيئات الحكومية ذات الصلة - سواء على النطاقات الوطنية أو دون الوطنية أو المحلية - ومنظومة الأمم المتحدة، وفقاً للمؤسسات التي تعتبر الأنسب لرصد أي أجزاء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٧ - وفيما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن يسترشد دور موئل الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالوثيقة الختامية النهائية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك بنتيجة الموئل الثالث. وقد يكون موئل الأمم المتحدة في وضع أفضل للقيام ببعض الأدوار التالية في تنفيذ ورصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

(أ) التنسيق وضمان اتساق السياسات في تنفيذ هدف المدن والمستوطنات البشرية المستدامة وغاياته؛

- (ب) قيادة تنفيذ غايات محددة، بما في ذلك تلك الغايات التي يتمتع فيها موئل الأمم المتحدة بميزة نسبية واضحة على منظمات أخرى متعددة الأطراف (مثل التخطيط الحضري والإقليمي، والإسكان، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والحيز العام)؛
- (ج) المساهمة في جميع الغايات الأخرى للهدف المقترح بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة؛
- (د) المساهمة في أهداف وغايات أخرى ذات صلة قوية بالتنمية الحضرية والإقليمية (مثل تلك المتعلقة بالمياه، والطاقة، والنفايات، والعمالة)؛
- (هـ) الانخراط في أبعاد حقوق الإنسان في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الإخلاء القسري، وضمان الحيازة، والمشردين؛
- (و) مواصلة الانخراط في إضفاء الطابع المحلي على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- (ز) تقديم الدعم لجمع البيانات واختبار وسائل قياس جديدة لمؤشرات مختارة؛
- (ح) تقديم الدعم لوضع نظم تمويل حضرية كمصدر تمويل داخلي المنشأ، وكجزء من وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- (ط) تقديم تقارير مرحلية إلى هيئات رقابية مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

## هاء - قضايا للمناقشة

- ٤٨ - الغرض من الأسئلة التالية هو تحفيز المزيد من النقاش:
- (أ) ما هي الإمكانيات الأخرى الموجودة لتعزيز دور التحضر المستدام في المفاوضات الحكومية الدولية النهائية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟
- (ب) أي الآليات قد تكون الأمثل لتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، وماذا يمكن أن يكون دور التنسيق والتنفيذ المقابل لموئل الأمم المتحدة؟
- (ج) هل يمكننا تجنب بعض أوجه القصور التي شابته الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق استهداف محركات التحضر غير المستدام وتقدير الطموحات بطريقة متناسبة؟
- (د) بينما تركز أهداف التنمية المستدامة المقترحة بشكل واضح على أهمية الأراضي بالنسبة لتخفيف الفقر، ونوع الجنس، والأمن الغذائي، إلا أنه لا يتم التصدي للأراضي بشكل واضح في سياق المدن والمستوطنات البشرية المستدامة. فكيف يمكن علاج ذلك؟
- (هـ) كيف يمكن للتحضر المستدام أن يعزز حشد موارد داخلية المنشأ لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؟
- (و) ماذا يمكن أن يكون دور موئل الأمم المتحدة في إضفاء الطابع المحلي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- (ز) كيف يمكن للدول الأعضاء، بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة وشركائه وأصحاب المصلحة الحضريين الآخرين، ضمان أن تؤدي أهداف التنمية المستدامة إلى تحول ذي معنى؟